جدلية الدولة واللادولة في العراق : استراتيجيات العقلنة السياسية ومسارات المأسسة (٢٠٠٣-٢٠٢٦)

The Dialectics of the State and the Non-State in Iraq: Strategies for Political Rationalization and Pathways to Institutionalization (2003–2026)

وضاح فاضل عباس العنبكي

مدرس مساعد

التخصص /العلوم السياسية

الجامعة العراقية /كلية القانون والعلوم السياسية

رقم التلفون : 07714221355

الايميل الشخصي : www.wadah.f.alanbaki@gmail.com

الملخص

ينطلق البحث من مقاربة نقدية لتفكيك ثنائية "الدولة واللادولة "في الواقع العراقي (٢٠٠٣-٢٠٢٦)، متجاوزاً الطرح الشكلي والدخول في عمق الازمة الفكرية السياسية لفعل الاستلاب السياسي الوظيفي، فجوهر الإشكالية يكمن في تنميط السيادة السائلة،التي مكنت العصبويات المعاصرة من تقويض احتكار العنف والرسملة السياسية محولةً الناظم القانوني إلى ساحة صراع ريعي،ويؤسس المسار الفكري لضرورة الانتقال من "انشطار السيادة" إلى "عقلنة المؤسسة"، عبر استبدال شرعية التوافق المحاصصاتية بـــ "عقلنة تقنية" (دولة المنصة) لتقنين السيادة وتحجيم التدخل البشري. ويرتهن استشراف ٢٠٢٦ بالتحول نحو (الجغرافيا العقلانية) بتحويل المجال الجيوسياسي إلى بيئة مصالح دولية متثمل بطريق التنمية يكفل فك الارتباط بين الزبائنية والولاء الفرعي،لتشييد "عقل استراتيجي" يعيد إنتاج الفرد كذات وطنية فاعلة ويحمي العقد الاجتماعي من التشظي الهوياتي.

بالتالي توصلنا في البحث ان جدلية العلاقة بين الدولة واللادولة نمطتها طبيعة فلسفة النظام الاقتصادي الريعي،التي ذوبت الفرد العراقي في كنف الزبائنية السياسية،إذ ان استعادة الاولى يمكن في عقلنتها،مرهونة بفك الارتباط بين "الاقتصاد الريعي" و"الزبائنية السياسية"، وتحويل

الفرد العراقي من كائن زبائني مستلب إلى مواطن منتج ضمن عقد اجتماعي جديد يرتكز على المؤسسة لا المكون.

الكلمات المفتاحية :اللادولة، السيادة السائلة، العقلنة السياسية، العصبويات المعاصرة، الدولة الوازنة، الزبائنية السياسية، دولة المنصة.

Abstract

This research adopts a critical approach to deconstruct the "State vs. Non-State" binary within the Iraqi context (2003–2026), transcending formalistic interpretations to probe the depths of the politico-intellectual crisis characterized by functional political alienation. The core problematic lies in the patterning of "liquid sovereignty," which has enabled contemporary sub-state solidarities (*Asabiyyat*) to undermine the monopoly on violence and political capitalization, thereby transforming the legal framework into an arena for rentier-based conflict.

The study establishes a theoretical trajectory for transitioning from "sovereignty fission" to "institutional rationalization." This is proposed through the replacement of consociational (quota-based) legitimacy with "technical rationality"—manifested in the "Platform State"—to codify sovereignty and minimize discretionary human intervention. The outlook for 2026 is contingent upon a shift toward "Rational Geography," transforming the geopolitical sphere into an international interests-based environment (exemplified by the Development Road). Such a shift ensures the decoupling of patronage from sub-national loyalties, ultimately constructing a "Strategic Reason" that reproduces the individual as an active national subject and safeguards the social contract from.identity-based,The research concludes that the dialectical

relationship between the State and Non–State is patterned by the philosophy of the rentier economic system, which has dissolved the Iraqi individual into the fold of political clientelism. Reclaiming the State is thus predicated on its rationalization, requiring a severance of the link between rentierism and patronage to transform the Iraqi individual from a disenfranchised "client" into a productive citizen within a new social contract centered on the Institution, rather than the Sub–component

Keywords: Non–State, Liquid Sovereignty, Political Rationalization, Contemporary Asabiyyat (Solidarities), The Weighted State, Political Clientelism, Platform State.

.

المقدمة

عند البحث في دلالات واسكاليات الدولة في الفكر السياسي الغربي والعربي التقليدي والمعاصر،نواجه اشكاليات جمه من ناحية التقاطع اللغوي ومن ناحية التركيبة والصيرورة التاريخية التي كونتها،فالتحليل الغربي يميل الى الدلالة المرنة التي تعطي الثبات المؤسسي لفكرة الدولة الناظمة للعقد الاجتماعي ،اما المفهوم العربي اشارت الى التغيير المستمر والتقلب دون استقرار،وهذا ما تعكسه حالة التباين المؤسسي لواقع الدول العراقية منذ تاسيسها ١٩٢٠مالى ٢٠٠٣م الى ٢٠٢٦م بصيغتها المعاصرة،إذ مازالت في حالة جدل حداثي وتصادم وجدلي بين واقع المجتمع العراقي التقليدي المتأزم الذي مازال في عقلية ماقبل الدولة،وبين نصوص الدستور والقانون المتقدم الحداثي الذي سبق شكل ونسيج وتركيبة المجتمع العراقي بشكلةالحالي،الذي تطابق فيه النظام السياسي المكوناتي بعد (٢٠٠٣-٢٠٢٦)م ،واعادة من انتاج ازمة سلطوية تؤمن بالهوية الفئوية والفرعية وتشكل انموذج العصبيات المعاصرةوينعكس هذا التباين البنيوي بشكل حاد على واقع الدولة العراقية في الحقبة الممتدة بين (٢٠٠٣-٢٠٢٦)، حيث اصطدمت النصوص الدستورية الحداثية بواقع "سوسيولوجي" مأزوم، أعاد إنتاج السلطة عبر هويات فرعية (عصبويات معاصرة) ولدت شكل الدولة الهجينة تميل لالتي تتقاطع مع شكل الدولة الديمقراطية الوطنية المعاصرة.

نسعى في هذا البحث تفكيك ميكازنمات والثنائيات الفكرية والمؤسسية التي عطبت مفهوم الدولة العقلانية المؤسسية الوطنية بعد ٢٠٠٣-٢٠٢٦م،وكيفية استثمار التحول الجنيني الديمقراطي لفلسفة المكونات والنظام الاقتصادي الريعي لصعود نجم اللادولة امام فكرة الدولة،وعن الاشكاليات التي تؤثر في انتاج شكل السيادة امام اللادولة،واثراء تساؤلات فكرية عن المبررات السياسية والفلسفة النظمية السياسية المكوناتية التي تمكن اللادولة ككيان موازي امام الدولة؟ وعن تساؤل معرفي فكري مغاير عن الاثار الفكرية والاقتصادية والاجتماعي حين تفقد الدولة امكانية السيطرة المركزية في احتكار العنف المشروع وادارة الدولة للاقتصاد بصورة وطنية سيادية؟ وهنا نبرز تساؤل جوهر عد نقطة محورية في طرح بحثنا هذا..عن امكانية ومحاولة عقلنة فكر الدولة في بيئة تشبعت بعقلية المصلحة الفئوية والزبائنية السياسية ؟ واستطاعة اعطاء مسار فكري مؤسسي يعيد صهر وتوجيه الهويات المفتتة والفرعية لمركزة السيادة المرنة محاولا تأصيل عقلانية مؤسسية لفكر الدولة الاستراتيجي تسعى لصياغة ملامح الدولة الفاعلة الوازنة في مسار مابعد ٢٠٢٦م.

اطار المنهج والبحث

إشكالية البحث : يطرح بحثنا تساؤل فكري تحليلي جوهري يدخل في عمق الازمة الفكرية والمؤسسية التي جعلت من الدولة العراقية امام حالة تجاذب مع فكرة اللادولة الغريزية،بالسؤال كيف للدولة ان تسعيد عقلانيتها المؤسسية في ظل وجود بيئة تغذي فكرة اللادولة؟ وتستمد قوتها من فكرة السيادة المجزئة التي تسيل الولاءات الوطنية لصالح العصبيات الفئوية والمكوناتية؟

فرضية البحث : يفترض البحث (أن بقاء الدولة العراقية ككيان موحد مرهون بمدى قدرتها على التحول من اللادولة الوظيفية التي تخدم مراكز القوة الى الدولة العقلانية التي تخدم المواطنة، وذلك عبر استبدال شرعية التوافق السياسي بشرعية الإنجاز التقني والمصلحي المشترك).

أهمية البحث : تنبع من امكانية السعي لتقديم خارطة وسبيل فكري تمهد لفكرة تأصيل عقلانية الدولة الوطنية عبر المأسسة الوطنية المستدامة،والسعي لمد آليات علاجية فكرية عقلانية (اجرائية ،اجتماعية ،اقتصادية،سياسية ،جيوسياسية) تنظم وتؤسس قاعدة استقرار للنظام السياسي وهيكل الدولة المؤسسي .

اهداف البحث

١. محاولة تأصيل مفهوم اللادولة كنهج وظيفي للاستلاب السياسي .

٢. تكفيك وتحليل العلاقة بين (الدولة واللادولة) ومقاربتها في واقع الدولة العراقية المعاصر ٢٠٠٣-٢٠٢٦م.

٣. هندسة عقل الدولة الاستراتيجي،وبناء مخرجات فكرية ومؤسسية ،تضمن تحول الدولة العراقية من اللادولة الضيقة (الفئوية) الى الدولة الوطنية الشاملة.

٤. ارساء الفكر العملي الاقتصادي الاستراتيجي الذي يحول العراق من دولة جاذبة للتناقضات والصراعات الى دولة فاعلة ذات بيئة اقتصادية تسعى الدولة الى حمايتها.

منهجية البحث : استخدمنا بصورة اكاديمية منهجيات متعددة ومقاربات فكرية مقارنة،دمجنا المنهج التحليلي النقدي لتفكيك بنية اللادولة ومن ثم استخدمنا المنهج البنيوي المؤسسي لتشريح آلية تفكك السيادة وتجزئتها،وفهم جدلية اللادولة والدولة من خلال تفكيك الطبيعة العلائقية بين العصبيات المعاصرة،وبنية الدولة المؤسسية ومن ثم استشراف فكري عملي مؤسسي نحو رسم خارطة عملية واقعية هندسية لعقلنة بنية وفكر الدولة العراقية المعاصرة ٢٠٢٦م.

هيكلية البحث : قسم بحثنا بصورة منهجية وعلمية اكاديمية الى مبحثين تضمن كل منبحث مطلبين ،ففي المبحث الاول تطرقنا الى الاطار النظري والمقاربات الفكريةالعام في المطلب الاول تضمن مفهوم الدولة العام والخاص بالعراق،ومن ثم المطلب الثاني عرجنا الى مفهوم اللادولة والمفاهيم المتداخلة معها،اما المبحث الثاني تضمن طرح الاشكاليات الدولة واللادولةومن ثم المسارات والاستراتيجيات الاستشرافية لعقلنة بناء الدولة العراقية المعاصرة،ففي المطلب الاول تضمن الجدل الفكري والمؤسسي الذي تتنتج فاعلية الدولة امام اللادولة،ومن ثم المطلب الثاني مثل مخرج لفك جدلية الارتباط وتمكين الدولة العراقية عقلا وفكرا ومنهجا مؤسسياً ،ثم تبعها خاتمة واستنتاج وتوصيات ومصادر.

المبحث الاول الاطار النظري والمقاربات الفكرية المفاهيمية

المطلب الاول أولاً: الإطار المفاهيمي العام

تُعد إشكالية الدولة في التجربة العراقية المعاصرة تجلياً حاداً للصراع بين" ثبات المؤسسة والواقع الاجتماعي الدينامكي والسياسي المرن فبينما يستند المفهوم الغربي للدولة يركز على الثبات المؤسسي الناظم للقاعدة الاجتماعية ، لاسيما في ظل المفهوم في العقل السياسي العراقي يطفو عليه صراع وهمينة الغلبة لا الادارة السلمية والانتقالية المرنة،وهو ما خلق فصاماً مؤسسياً بعد عام ٢٠٠٣م،إذ اصطدمت "الدولة البيروقراطية" (النصوص الدستورية الحداثية) (العصبويات المكوناتية) التي تساهم في صعود اللادولة، لتساهم في انتاج كيان مؤسساتي هجين ومشوه ويفقد روح السيادة المركزية العقلانية،تجعل من المؤسسة من مدخل ومنفذ للقانون الى بيئة لتعزيز الزبائنية السياسية.

اولا: مفهوم الدولة (The State)

عند البحث عن اصل كلمة الدولة في المعني اللغوي في الادبيات العربية القديمة،نراه تبتعد عن دلالتها المعنوية والصرفيةفان ابن منظور عبر عنها بانها الانتقال من حال الى اخر[١]،اما القاموس المحيط طرح اعنف بانها انقلاب الزمان والدهر من حال الى حال[٢]،لكن عند معرفة جذورها لغويا غربيا تعني ب (State) هذه الكلمة لاتينية تعني طريقة العيش او الثبات والاستقرار بالرغم من عموميتها غموضها احياناً[٣]،و والغالب الاعم دلت بنفس الدلالة المعنوية ل(Statu) في الايطالية و(Etate) في الفرنسية،ففي سياق المقارنة ذكر ادمون رباط ان معنى ومفهوم الدولة الشرقي والعربي اكثر ديناميكية من المفهوم الغربي،فالاول دل على التغيير المستمر،اما الغربي على الى الامر والحكم الدائم المستتب والقائم[٤].

---

١ ابن منظور،لسان العرب،د،ط،م،ج،١٤،دار الصادر،ص-ص٢٧٣-٢٧٥.

٢ الفيروز آبادي،مجد الدين،القاموس المحيط،مؤسسة الرسالة،لبنان،،٢٠٠٥، ص ١٠١٤.

٣ رباط، إدمون،التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري،ط١،دار النهار للنشرلبنان،١٩٧١، ص ١٥-١٨.

٤ احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،ط١، مكتبة لبنان،بيروت،١٩٨٩، ص ٤٠١.

ثانيا :المعنى التعريفي الاصطلاحي لمفهوم الدولة

يعزز المعنى الاجرائي لمفهوم الدولة بانه الكيان تمارس عليها القوة المادية العنفية المشروعة ضمن حدود جغرافية، فالرؤية الفيبرية جهاز كيان سياسي ومؤسساتي اداري يحتكر استخدام العنف المشروع على حدود جغرافية معينة[١]، اما في سياق الفكر السياسي العربي، عرفها خلدون النقيب بأن الدولة العربية الحديثة كيان يجمع النزعة التسلطية تستمدها من المركزة الاقتصادية،تجمع بين الريع والولاءات الفرعية التقليدية (القبلية والعشائرية الضيقة) بما يسمى العصبية المعاصرة،أي دمج السلطة السياسية بالاقتصادية لاحكام الهمينة السياسية على المجتمع[٢]،ولندخل في سياق مفهوم الدولة العراقية المعاصر بعد ٢٠٠٣م إذ يعاين المعنى الدستوري والقانوني بأنها "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة،نظام الحكم فيها نيابي (برلماني) ديمقراطي،وهذا الدستور الضامن لوحدة العراق،تقوم شرعيتها على التوافق بين مكوناته الاساسية"[١]،ففي التعريف الاصطلاحي ان مفهوم الدولة العراقية هي المؤسسات الدستورية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) التي تؤمن عملية فرض السيادة القانونية،هذه التعريفات هي النظرية وماهي منصوص عليها في الدستور العراقي.

ولتجاوز الطرح المسهب وطرح لما له صلة مباشرة واقعية عملية ي بحثنا لمفهوم الدولة **عند فالح عبد الجبار** (ان الدولة العراقية هي كيان شمولي ريعي تحول لاحقاً الى دولة مكونات، تفتت فيها سلطة المركزية ما قبل ٢٠٠٣م،لصالح الهويات الفرعية (الطائفية/الاثنية/القومية) لتنافس على موارد بأسم المحاصصة السياسية كآلية لتوزيه المغانم للسلطة بدلا من فكرة المواطنة المؤسسية) لتنتج صراع يولد ضمن الدولة مفهوم الدولة الهشة[٢].

---

١ ماكس فيبر ،الاقتصاد والمجتمع،ط١،ت(نقلة نخلة)،المنظمة العربية للترجمة،الامارات،٢٠٢٠،ص٢٠٩.

٢ خلدون النقيب،الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر:دراسة بنائية مقارنة،ط١،مركز دراسات الوحدة الوحدة العربية،لبنان-بيروت،١٩٩١،ص١٦٢.

١ دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥،مجلس النواب العراقي،جريدة الوقائع العراقية،العدد ٤٠١٢ .

٢ فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق، ط١،دار الساقي،بيروت،٢٠١٧،ص٤٥.

اما من الناحية النفسية والسياسية الاجتماعية يشتق مفهوم اخر عرفه فارس كمال نظمي **وهو مفهوم (دولة اللادولة)**(الدولة العراقية المعاصرة (دولة المكونات المتصارعة) ذات لامركزية سيادية،تحولت من جهاز مؤسسي ضامن لفكرة المواطنة، الى جهاز اداري ذابت فيه القوى ماقبل الدولة (القبيلة/العشيرة/الطائفة/الحزب)،وهذا ما جعلها في حالة عجز عن احتكار العنف الشرعي وبناء الهوية الوطنية العابرة للانتماءات الفرعية)[١].

إذ ان الولوج في عمق الازمة الفكرية والمؤسساتية والبحث في نواة الاستبداد وربطها في البعد الواقعي لمفهوم الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣م،يوضعنا في مسار تتبعي لغياب الاستقرار السياسي ووجود مجتمع قبلي تقليدي ماقبل المدني،ثم يفضي الى التذبذب المؤسسي للدولة،كون تعزيز الاول يؤمن مفهوم دولة الاغتراب السياسي العراقية فعرفها فالح مهدي " كيان قانوني مهجن،فشل في التحول الى دولة المواطنة،نتاج همينة القوى التقليدية (العشائرية/الدينية)على مفاصلها،لتتحول الى دولة ريعية وظيفتها الاساسية اعادة توزيع الثروة لضمان الولاء السياسي ،بدلاً من انتاج الهوية الوطنية وحماية السلم المجتمعي"[١].

لتثري هذه التعاريف ثلاثة استنتاجات محورية مهدت لمفهوم اللادولة :

- **الاجتماعي** :غيبت فكرة العقد الاجتماعي تقوم على فكرة التراضي بين المكونات،بل مفهوم لفرض الارادات ليجلعلها دولة هشة مؤسسياً.
- **السياسي** :ان مفهوم الدولة العراقية المعاصر يدار بعقلية الجماعة لا بمفهوم المؤسسة وفي حالة استلاب سياسي دائم.
- **القانوني** : بالرغم من امتلاك الدولة قانون ودستور حديث الا انها مازالت تدار بعقلية ماقبل تأسيس الدولة، واخضاعها الى الاعراف العشائرية والعرف السياسي والتوافق السياسي الذي يعطل مفهوم سيادة الدولة .
- **السيادي** : تكوين بنية مؤسسية موازية (اجتماعية/العشيرة/سياسية امنية قوة مادية/ مالية /رأسمالية سياسية)لامركزية لبنية الدولة المركزية،تمارس دور وظيفي وسيادي

---

١ فارس كمال نظمي ،الاحتجاج العراقي وسيكلوجية التغيير: من "انا" المكون الى انا " نحن" الوطن،ط١،دار الرافدين،لبنان-بيروت،٢٠١٩،ص٨٤.

١ فالح مهدي،البحث عن الدولة:دراسة في الجذور السيسيو- تاريخية للدولة العراقية،ط١،منشورات الجمل،لبنان،٢٠١٠،ص٣١٢.

تحت نطاق الدولة الرسمي،هذا ما يمهد لتكوين مفهوم السيادة المجزئة التي تجعل الدولة وسيط بين البنية الموازية وسيادة النظام الدولي.

وفي سياق طرحنا لمفهوم اللادولة وفهم ديناميكيات الصراع بين الثابت والمتحول المفاهيمي،ينمط مفهوم اللادولة اجتماعيا وسياسيا كحالة تفاعلية جاذبة متنافرة شكلت انشطار سيادي، حيث تهيمن القوى ما قبل المدنية (العصبويات) الوظائف الحيوية للمؤسسة الرسمية، محولةً الدولة من تنظيم قانوني يحكر العنف ويحمي المواطنة،الى ساحة تصارع خلفتها ريع الدولة،وتدار بعقلية المغانم والتوافقات الهشة التي تجهض فكرة الدولة العميقة لصالح سلطة المكونات، وهذا ما سنبحث ونفكك الجدل الفكري والمفاهيمي بين الدولة واللادولة في المطلب القادم.

المطلب الثاني : مفهوم اللادولة (Non-State/Para-State)
(الاستلاب السياسي المستدام)

المقدمة : يمثل مفهوم "اللادولة (Non-State) "حالة من الاستلاب الوظيفي والكياني، حيث لا تعني غياب المؤسسات بقدر ما تعني تفريغها من جوهرها السيادي لصالح فواعل موازية تقتسم مع المركز احتكار العنف والموارد. وفي الحالة العراقية المعاصرة (٢٠٠٣-٢٠٢٦)، تجسدت اللادولة كـــ "بنية هجينة" تتقاطع فيها الشرعية الدستورية مع هيمنة القوى ما قبل الوطنية (العصبويات)، مما أدى إلى نشوء "سلطة متشظية" تجعل من الدولة مجرد واجهة قانونية لتمرير مصالح الفئات المهيمنة وإعادة إنتاج الاستبداد بصيغ لامركزية.

المفهوم اللادولة (لغة) يشير مفهوم اللا دولة ب (لا)النافية التي تنفي بصورة جزئية او كلية لخصائص وهيكل الدولة المؤسسي،فلا تشير الى مفهوم الفوضى بل فقدان الدولة الهمينة المركزية والهيمنة القانونية السيادية الكاملة.

اما التعبير الاصطلاحي لمفهوم اللادولة تشير بصورة مقاربة (لمفهوم السلطة المتشضية) فالادولة حالة تمر بها الدولة عندما يتاكل ويضعف هيكل ادارة الدولة لصالح سلطات وقوى فرعية (دون الدولة او فوق الدولة)،فهي تفسر عجز جهاز الدولة الرسمي عن السيطرة واحتكار العنف الشرعي او فرض القانون لصالح الكيانات الموازية داخلها.

فيطرح احد الباحثين الغربيين بأن مفهوم اللادولة يخص القوة الموازية (قبيلة/عشيرة/طائفة/احزاب سياسية) تملك وسائل القوة والعنف والاموال والادارة الذاتية بعيدا عن رقابة الدولة المركزية،وهي بالغالب تسعى الى سحب البساط الوظيفي للدولة لمصالح فئوية او الاخلال بها دون ابتلاعها[١].

لذا لو قاربنا مفهوم اللادولة في الحالة العراقية المعاصرة ٢٠٠٣-٢٠٢٦م،نعتقد بأن مفهوم اللادولة هي تحول القوى التقليدية الاجتماعية (العشيرة /الطائفة/من يحتكر وسائل العنف اطار الدولة)من سلطة القانون الى سلطة تنظيمية حداثية كقناع مصلحي يقدم المصلحة الفرعية والفئوية لاجل شرعنة وديمومة بقائها قانونيا وسلطويا على حساب المصلحة الوطنية ،فهنا تعد اللادولة حالة وظيفية تمر بها الدولة العراقية تختزل فيها نشاطات الجماعات الاجتماعية والفئوية على حساب الوطنية،بالتالي نستنتج ان اللادولة في ليست بنية اجتماعية بل توظيف البنية الاجتماعية لاجل تذويب عقلانية الدولة التي تضر بمصالح الكتل والفئات المستفيدة.

وبهذا الطرح يعرف فالح عبد الجبار بان اللادولة في الحالة العراقية (تعبير عن تحليل الكتل الحيوية للدولة،و توزيع وظائفها السيادية بين قوى ما قبل الوطنية،لتتحول من بنية مؤسسية تحكمها الروابط العقلانية الى هيكل تنظيمي هش تتنازعة الولاءات الفرعية الضيقة وتسيطر عليه قوى العنف الموازية)[١]،كما يعرف فارس كمال نظمي (مفهوم اللادولة في العراق بوصفها بنية سياسية،اجتماعية تدمج القوى ما قبل الوطنية في صلب المؤسسة الرسمية،مما يحول الدولة إلى واجهة قانونية لخدمة كتل الهيمنة التي تعتاش على غياب العرف وغياب سلطة القانون وتفتيت السيادة)[٢].

وهنا تتفق رؤية فالح عبد الجبار وفارس كمال نظمي،بأن مفهوم اللادولة في الحالة العراقية المعاصرة،ليست غياب للحكم،بل هي استبدال لنظام الحكم المركزي لصالح لامركزية القوى

- Migdal, J. S. (2001). (*State in Society: Studying How States and Societies Constitute One Another*) .p. 15.:

١ فالح عبد الجبار ،الدولة واللادولة:الصراع على السلطة في العراق،ط١،ط١،مركز العربي للابحاث ودراسة ودراسة السياسيات،بيروت،٢٠١٧،ص٤٢.

٢ فارس كمال نظمي،سيكلوجية الاحتجاج في العراق: من الذاتية المقهورة الى الذاتية الثائرة،ط١،دار الرافدين،بيروت،٢٠٢٠،ص١١٤.

المتعددة القوى الفئوية والجهوية التي تعد ط صد لقيام دولة مركزية قد تهدد مصالحها مستقبلاً.

ولتحليل مستويات معرفة مفهوم اللادولة في الحالة العراقية المعاصرة بعد ٢٠٠٣-٢٠٢٦م،تحولت من حالة نظرية الى تجربة وظيفية ،فمن هذه النواة الوجودية .

- **ثنائية (الدولة / اللادولة)** تعايش المؤسسات الرسمية (برلمان، حكومة) مع قوى موازية (فصائل، عشائر، اقتصاديات ظل) تتقاسم معها القرار والسيادة.
- **الهوية الفرعية :**تغليب الولاءات المكوناتية على الهوية الوطنية الجامعة، مما يجعل الدولة "ساحة" للمحاصصة بدلاً من أن تكون "راعية" للجميع.
- **فقدان الاحتكار السيادي:** ان الفوضى وعدم تنظيم القوة العنفية ضمن اطار الدولة سيؤدي الى ارباك الهيمنة المركزية لجهاز الدولة ،ليجعلها سيادة مرتبكة ومنقوصة.

نستنتج :- نخلص إلى أن "اللادولة" في العراق ليست بيئة جغرافية ، بل هي خيار وظيفي تعتمده كتل الهيمنة لضمان ديمومة المحاصصة السياسية كبديل عن المواطنة المؤسساتية، مما حول الدولة إلى ساحة للاغتراب السياسي وفقدان البوصلة السيادية، إن تفكيك بنية اللادولة يستوجب استعادة عقلانية المؤسسة وتحريرها من غول الهويات الفرعية،الى تعزيز الهوية الوطنية ، إذ إن التعايش القسري بين الدولة والكيانات الموازية سينتهي حتما بتأكل المشترك الوطني لصالح سيادة مجزئة لا تخدم سوى مراكز القوة العابرة للقانون،وفي المبحث القادم سنبحث بصورة مفصلة عن الاشكاليات والمبررات الفكرية والمؤسسية التي حالة صعود اللادولة امام الدولة ،ومن ثم امكانية اضفاء مخرج فكري ومؤسسي وتأصيل عقل استراتيجي للدولة العراقية المعاصرة يعزز من التنمية المستدامة.

المبحث الثاني :استراتيجيات عقلنة الفكر المؤسسي والتحول من (اللادولة الوظيفية) إلى (الدولة العقلانية الوازنة) في العراق المعاصر .

المقدمة : لم تعد إشكالية الدولة في العراق المعاصر مجرد صراع على السلطة، بل هي معركة وجودية بين "عقلانية المؤسسة" و"غريزية اللادولة"؛ حيث تآكلت المركزية السيادية

تحت وطأة "السيولة" الهجينة التي أفرزتها المحاصصة الزبائنية. إن الانتقال نحو "الدولة الوازنة" يتطلب أكثر من مجرد إصلاحات إجرائية؛ إنه يستوجب "ثورة في العقل السياسي" تبدأ من فك الارتباط بين الاقتصاد الريعي والولاء الفرعي، وصولاً إلى استعادة احتكار العنف المادي والرمزي ضمن إطار وطني مستقل. يهدف هذا المبحث إلى رسم خارطة طريق "للعقلنة الاستراتيجية" التي تحول الدولة من "ساحة مستلبة" للقوى الموازية إلى "فاعل سيادي" يضبط الجغرافيا السياسية ويحمي المجال العام من التسييل والاندثار.

المطلب الاول :تآكل المركزية السيادية: ثنائية (الدولة–اللادولة) ومأزق انبثاق العقل المؤسساتي المتكامل"

عند مقاربتنا التحليلية لمفهوم اللادولة لأنموذج الحالة العراقية بعد (٢٠٠٣–٢٠٢٦) م وارباك مفهوم الدولة الواقعية في الحالة العراقية والنضوج ككيان مؤسساتي متكامل ندخل في مفهوم (السيادة السائلة المرنة) وبينها مع مفهوم السلطة والمفاهيم الرمزية التي تعزز هوية الدولة والعقل الاقتصادي والمؤسساتي التي يدار بها ،فوفق اطروحات الاشكال الفكرية الثنائية شكلت استمرارية لثنائية اللادولة على امام الدولة العراقية ٢٠٠٣–٢٠٢٦م منها :

أ- نمط السيادة الهجينة (العقيدة الوطنية/ الايدولجية) : وهنا ندخل في جدلية وهيكل العمل المؤسسي والوظيفي للامن الفكري الاستراتيجي للدولة العراقية ٢٠٢٦م،فسيادة الدولة لابد من اخضاعها الى نمط السيادة التراتبية الهرمية المتمثلة بجهازها الامني والعسكري واخضاعها الى عقيدة وطنيةعسكرية مستقلة عن حدود العمل السياسي،وياتي الاطار في أهمية اعادة التوجية الفكري والامني والمؤسسي المستقل لهيئة الحشد الشعبي وظيفياً لصالح فكرة الدولة العراقية الوطنية وابعادها عن التجاذبات السياسية،وتحرير اللادولة من اشكالية في العمل القانوني والسياق الاجرائي المعاصر[١].

ب- التسييل المؤسسي لمفهوم السيادة والسياسة (هيمنة العقل السياسي الزبائني):- ان مفهوم السيادة يجعل الدولة جهاز المركزي لحماية بنية الدولة المؤسسية كاملة،لاسيما

---

١ ريناد منصور،الدولة والعقد الاجتماعي في العراق:صعود الفواعل من غير الدول ،ط٢،ت(مركز تشاتم هاوس بيرطانيا)،دار الرافدين ،بيروت–لبنان،٢٠٢١،ص٤٥.

في مقاربتنا للتجربة العراقية يبرز مفهوم السيادة المجزئة (المحاصصة السياسية الوزارية/توزيع المناصب)التي نمطتها فلسفة النظام السياسي المكوناتي عبر آلية المحاصصة السياسية بعد ٢٠٠٣م، فالحصص الحزبية السياسية حولت بنية الدولة (الوزارات) الى اقطاعيات سياسية-سيادية مجزية تتبع التوجية السياسي والحزبي لا الوطني ،فالسيادة اصبحت ليست بنية واحدة بل بنى متعددة مرنة سائلة تذوب وتتفاعل حسب اهداف ومصلحة الحزب السياسي الممسك بالهيكل الوزاري،ومثال ذلك اخضاع الاتفاقات النفطية والمشاريع الاقتصادية والاستثمارية والعقود الحكومية للميولات السياسي،وتغييب اطروحة العقل الاستراتيجي المركزي لأدارة الدولة العراقية،وهذا مايجعل البنية الوزارية للدولة من اداة تنفيذية تخضع لجهاز الدولة الى اداة توجيه سياسي ايدولجي لصالح اللادولة ٢٠٠٣-٢٠٢٦م[١] .

ج- ازدواجية نمط السيادة (الصلبة/السائلة) التفاعلية المرنة: ان فلسفة النظام السياسي اللامركزية في العراق بعد ٢٠٠٣م،غيب ممارسة وارادة السيادة الصلبة المركزية،بل بلورة مفهوم سيادة لامكرزية منتشرة بين قوة محلية ولامركزية سياسية تخضع للامزجة المكوناتية القومية/الدينية/الطائفية،وهذا نتج نمط التأثير الفكري السياسي الداخلي رهين التوافقات الاقليمية والدولية،وفي منحى اخر ٢٠٢٦م،ان عجز الدولة عن مركزة السيادة العنفية والحماية العسكرية الدفاعية المباشرة،والاكتفاء بالدبلوماسية الدفاعية والاحتجاجية لأي احداث اقليمية (الضرباء الجوية واختراق اجواء اقليمية/لجان تحقيقية/التوتر بين ايران والكيان الاسرائيلي/توترات عسكرية وامنية بين الدولة الاقليمية)،سيحولها الى مفهوم السيادة التفاوضية الرمزية اخلاقية (الاقناع /بدلا من فرض الاحترام بالقوة والاكراه للدولة الإقليمية والنظام الدولي)[٢].

د- اشكالية ثنائية السلطة (الفصام والازدواجية الهوياتية): وهنا نبحث في عمق الازمة البنيوية التي نتجت عن ازدواجية الهوية المؤسسية التي ينتمي اليها افراد

---

١ توبي دودج،العراق من الاحتلال الى الدولة المنهوبة،ط١،دار الساقي،المملكة المتحدة-لندن،٢٠٢٢،ص١١٢.

٢ فالح عبد الجبار ،الدولة والمجتمع المدني في العراق:من الحكم الشمولي الى الحكم الهجين،ط١،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،لبنان-بيروت،٢٠٢٠،ص-ص-٣١٤-٣١٦.

الدولة التي تدار من قبلهم، فهوية الدولة الوطنية التي تؤمن بـولاء الفـرد الـوطني (قاضي/معلم/جندي) لمؤسسة الدولة وتجعل من الافراد يؤمنون بالدستور ومرجعيـة الدولة القانونية وتحقيق المصلحة العامة،لاسـيما يسـمو بمسـار الدولـة العقلانـي للدولة،ليجعلها امام تناقض وتصادم مع الهويات الفرعية والفئوية ،الطائفية والسياسية التي افرزها النظام السياسي المكوناتي بعد ٢٠٠٣م لفكرة اللادولة،إذ افـرز النظـام السياسي المكوناتي فكرة الهوية السياسية الفرعية (التي يمكن اطلاق سـمة الهويـة اللادولتيـة /الماقبـل دولتيـة) التـي تجسـد هويـة اللادولـة (طائفية/مذهبية/دينية/قومية/ايدلوجية)هذا ما يشـكل ويشضـي مسـألة ولاء الفـرد المؤسسـي لجهـاز الدولـة الـوطني الـى ولائـة الفرعـي دون الـوطني (المذهبي/الحزبي/الطائفي/القومي)،هذا التناقض لايفسر غياب للهوية الوطنيـة بـل ازدواج مؤسسي وظيفي الهوية الفرعية وسيلة للحماية واضفاء الامتياز،هذا ما ينـتج هيكل ؤسسي لدولة بلا روح،تخضع لميول الهوية الفرعية السياسية المشتتة افقيا،بينما فوقيا جعل الدولة هوية ورقية فاقدة للارادة المركزية الموحدة التي تذوب وجدانيا تلك الهويات الفرعية في بوتقة الهوية الوطنية المركزية ومحاولة ترجمتها فـي صـالح الدولة العراقية الوطنية الموحدة[١]،بالتالي نعتقد ان عقل الدولة الوطني سيصابه الجمود عندما تحركه اهوية الهويات الفرعية ذات الولاءات المتعددة،فمن الصعب عقلنة الدولة المشتتة الوحدان والروح،بين اساس دستوري يعكي لها الحق في الوجود وبين قـوة خارج ارادتها تحاول سلب هذا الحق.

٥- الاقتصاد الريعي ومأسسة السلطة السياسية (الوزارات الخدمية كأقطاع سياسي)

فلو عدنا الى تفكيك عقل الدولة الاداتي نمحص في كيفية تحول مفهوم الممارسة سلطة سيادة الدولة من شخصية معنوية تهدف وفق عقل استراتيجي يحقيق الصالح العام،الى سلطة اقطاعية سياسية تصبح فيها الدولة الى اداة تضخم للموارد البشرية بيد الفواعل السياسية،وخفوت التخطيط العقلاني و الإستراتيجي،وتعزيز المحاصصـة السياسـية والنظر الى هيكلة الدولة (الوزارات الخدمية الكهرباء مثالاً) كغنيمة سياسية اقتصادية استثمارية سياسية دون اعتبارها مورد خدمي لادارة الدولة وتنميتها،سـيغيب عقليـة

١ فارس كمال نظمي ،اسلمة السياسة في العراق :صراع الهويات وبناء الدولة،ط٢،دار الرافدين ،بيروت-بغداد،٢٠٢٣ص-ص١٤٢-١٤٦.

وثقافة الخدمة والانجاز التي تؤسس لعقلنة الدولة وتصحيح مسارها المؤسسي الاستراتيجي،بالتالي ان دخول هيكل الدولة المؤسسي الخدمي في ساحة صراع الارادات السياسية دون استقلالية،يعيق من ايجاد بيئة امنة تنمي عقل الدولة الاستثماري،ويجعل من ثقافة الاتكال والمحاصصة الحزبية اداة لتوريد مفهوم اللادولة،لتتحول من دولة مواطنة الى دولة زبائنية[١].

د- جدلية التدجين الريعي والاستلاب الوعي الاجتماعي (زبائنية الانسان ذو البعد الواحد).

وهنا نقارب ما جاء به هربرت ماكورة في كيفية تحويل الفرد الاجتماعي من كائن حر مستقل اجتماعي – سياسي الى كائن زبائني سياسي وظيفي يتبع المأسسة السياسية،ان الالحاق الاجتماعي للسياسي،تزز بدوبان ماكنة الاحتجاج والمطالب الشعبية (احداث تشرين٢٠١٩) من الصراع على الوطن الى الامن الوظيفي (عبر توظيف ٨٠٠ الف فرد٢٠٢٣) حولتهم من ذوات فردية مستقلة ثورية محتجة الى وعي جمعي وظيفي يختزل وجوده الاجتماعي وفاعليته بالامن المعيشي ينساق لمفهوم الانسان ذو البعد الواحد،وفي منحى اخر فرز الاقتصاد الريعي مركزة جديدة في تقنية السلطة السياسية الناعمة،عبر تصنيع ثقافة موازية بتعبير تيودورادورنو نقل وتفريغ شحنات الاحتجاجات والغضب الشعبي والمطلبي من نسيج المجتمع التقليدي الواقعي نحو مجتمع العالم الافتراضي عبر توظيف فاعلية الميمز والمحتوى الساخر ليكون اداة تفريغ لشحنات الغضب هذا التحول ساهم في تعزيز مركزة سلطة الدولة،وتحويل الفعل المطلبي الديمقراطي من سمتها الصلبة الواقعية الى سائلة افتراضية لا فاعلية لها على ارض الواقع،بالتالي ان الاقتصاد الريعي ذوب العقل والوعي الجمعي المجتمعي العراقي المستقل في ماكنة الشراكة السياسية،واصبح أي خلل تهديد لوجوده ولأمنه المعيشي مستقبلاً[١].

---

١ توبي دودج،العراق:من شبح الدولة الى الدولة الهجينة،ط١معهد لندن للاقتصاد والعلوم السياسية،المملكة المتحدة،٢٠٢١،ص-ص٤٥-٥٢.

١ فنر حداد، العراق بعد تشرين :صراع الهوية ،الزبائنية،واعادة انتاج النظام،ط١،دار التنوير،بيروت،٢٠٢٤،ص-ص١١٢-١١٨.

بالتالي نستنتج ان الارادة الاجتماعية الحرة،اصبحت رهينة ريع الدولة عبر شـــبكة الرواتب،كما ان أي تجلي للوعي الثوري والاحتجاجي الديمقراطي،تحول الى محتوى رقمي ساخر،وان أي تغيير واصلاح الواقعي اصبح يعزز بالارادة العقلانية السياسية الواعية مستقبلا .

اذ ان آفول اللادولة امام الدولة في التجربة العراقية تمثل حالة تراجع تاريخية ومؤسسية التي تضمحل فيها العقلانية المؤسسية والقانونية لصالح العقل الغريزي المرادف للدولة،اذ تنمط سيادة الدولة العراقية (٢٠٠٣-٢٠٢٦)،شرعيتها السائلة المجزئة،عندما تخضع لآلية الاستلاب المؤسسي والقانوني ولاعطاء شرعية موازية مستقلة عن الدولة،وعندما تتحول موارد الدولة السيادية المؤسسية الوظيفية والاقتصادية الى مغانم سياسية تخضع للعقلية الزبائنية والتخادمية تغدى بنى اللادولة،سينتج لدينا كيان دولة مؤسسي مشوه فاشل وظيفياً،تملك هيكل مؤسسي لكن بلا عقلية وقوة عنفية تحتكر ارادتها وتحميها،فالسيادة هنا تصبح رأسمال الدولة تصبح رهين مصالح وسلوك فاعلين الهويات الفرعية واخضاعها الى الارادة الاقليمية والدولية،وهنا سنبحث في المطلب القادم كيفية التحول والسمو بأطروحة الولة العقلانية امام اللادولة ورسم خارطة طريق تجسد المسار الفكري والعقلاني للدولة العراقية المعاصرة في آفق ٢٠٢٦م .

المطلب الثاني:استراتيجيات العقلنة السياسية:المخرج الفكري و البنيوي من أزمة "اللادولة" في العراق

المقدمة : ان البحث في استراتيجيات "العقلنة السياسية" لا يشكل مجرد استجابة إدارية لترهل مؤسساتي، بل هو مسار فكري يسعى لفك الارتباط العضوي بين الدولة الرهينة،واللادولة الوظيفية، إن الانتقال من سكونية المحاصصة إلى ديناميكية المؤسسة يقتضي اجتراح حلول تتجاوز الشكلانية القانونية نحو التمأسس العقلاني وهو المسار الذي يزاوج بين عقلنة الفكر الاجتماعي كقاعدة، وتقننة الفعل الإجرائي كقمة، يهدف هذا المطلب إلى تفكيك آليات الاستلاب الوعي والمالي، واستبدالها باستراتيجيات الدولة العقلاني الناظمة والوازنة التي تستمد شرعيتها من عقلانية الإنجاز لا من التخادم

السياسي، محولةً الدولة من واجهة لتقاسم المغانم إلى كيان سيادي عقلاني يفرض احترامه عبر الإنتاج والرقمنة والاندماج في شبكة المصالح الدولية.

١- استراتيجية عقلنة الفكر الاجتماعي العراقي المعاصر (ثقافياً) .

اذ ان عقلنة وضبط القاعدة الاجتماعية وتحرير الفرد والمجتمع العراقي الانقياد السلطوي الذي ذوبته وهن ووهم السياسيات المتلكئة ماقبل ومنذ ٢٠٠٣-الى ٢٠٢٦م والاثر السيسيوثقافي-اجتماعي والايدولجي،وهنا نطرح ضرورة امكانية التحول الفكري والوعي الاحتماعي والانتقال من حالة الاستلاب الزبائني الجمعي والذاتي للفرد سيسيوفكرياً(/احتجاجات تشرين ٢٠١٩م/الخوارزميات المضللة لوسائل التواصل الاجتماعي/التعيينات والوعود الحكومية الشعبوية غير الاستراتيجية) لابد من تحرير القاعدة الاجتماعية(المدنية) وضرورة عقلنة السلوك والوعي الذاتي الفردي والجمعي،ومد وسائل التحول نحو اضفاء ثقافة العقل والفعل التواصلي الحر،عبر تحويل واعادة توجيه الفعل الاجتماعي العفوي والغضب والمطالب الوطنية الجدية المشروعة وبرمجتها الى فعل مؤسساتي منظم سياسياً بصورة مستقلة يساهم في بناء عقل الدولة الاستراتيجي،اذ ان مأسسة وعقلنة الفعل الاجتماعي سيفضي الى اعادة الفضاء العام واستقلالية(الفرد/الجماعة) الاجتماعية العراقية عن السلطة السياسية،ومن جهة اخرى من ريع الدولة التحكمي واسباغ المستقبل بالوعود غير المستقرة،فالفعل الاجتماعي الحر يمثل حق انساني دستور مطلبي يعزز من سمات التعايش الانساني المسترك في وطن مؤسساتي،يمهد لفكرة الدولة الوطنية الوظيفية ويحررها مستقبلا لأي نزوع يميل لفكرة اللادولة[١].

٢- عقلنة العقد الاجتماعي (اقتصاديا) (التحول من ريع الدولة النفعي الى نمط ادارة الدولة الانتاجية-والتنمية المستدام) .

ان تنظيم وعقلنة الفكر الاقتصادي العراقي المعاصر،سيمهد الى تحرير عقل الدولة السياسي من تباعت الهيمنة الاجتماعية وتفتيت منابع تحكم اللادولة الطفيلية،وهذا ما

---

١ المصدر :(APA) جودت، ف. (٢٠٢٣ .(*سوسيولوجيا الفساد في العراق: دراسة في تشوه المجال العام* .بغداد: دار الرافدين] .ص. ١٥٦.[

يتطلب اعادة صياغة لنمط الادارة الفكري الثقافي لشرعية الدولة الاقتصادية،والارتكاز الى عقلية وثقافة الانجاز الكفاءة دون الارتهان لعملية التوزيع النفعي للوظائف والمشاريع على اسس طائفية او جهوية او فرعية او كارزماتية،لاسيما ان اعطاء موارد الدولة الاقتصادية سمة سيادية وطنية (الصندوق السيادي المستقل) يخضع لسلطة القانون((يحول الفائض النفطي الى مشاريع استثمارية(قروض انتاجية/بسماية/مشاريع ذكية طاقة متجددة/مدن صناعية استثمارية)،سيحرر السلطة السياسية من نمط الادارة الاقتصادية التبعية الزبائنية التي تعاتش عليها طفيلية اللادولة،ويعزز من استقلالية المجتمع العراقي فرد وجماعة ويحوله من مشروع سياسي داعم لنمط اللادولة الى شريك منتج عقلاني في ادارة الدولةالعراقية الوطنية العقلانية المعاصرة،ان الانفصال البنيوي بين موارد الدولة الطبيعية عن نمط التأثير السياسي الاجرائي،سيسقط قناع اللادولة الطفيلي الذي يأخذ من الديمقراطية غطاء اجرائي لممارسة اللادولة،ويحل محلها الاقتصاد المؤسسي السيادي الذي يحمي بالقانون لتحقيق التنمية المستدامة،بالتالي طرحنا الفكري سيحول ويعيد صياغة العلاقة بين المجتمع العراقي المعاصر والسلطة السياسية وفق اسس المواطنة الفاعلة التي تؤمن بالدولة العقلانية ويقلص تدريجيا نمط الولاءات الفرعية التي تعزز من فكرة اللادولة،ويحول الفردالعراقي من مستهلك في مفهوم اللادولة الى منتج في مشروع تنمية الدولة الوطنية العراقية [١].

٣- التمأسس العقلاني للفكر السيادي السياسي العراقي (اجرائياً)

ولكي نستطيع الخروج بمفهوم يحرر فكر الدولة من ثنائية اللادولة والدولة العراقية ٢٠٠٣-٢٠٢٦م والارساء بأسس فكرية وآليات عقلانية في جسد الدولة العراقية المعاصرة والبدء من قاعدتها المؤسسية ومنطلقها السيادي وتصحيح عقلها الوظيفي الاداتي وتجسيد الفكر الواقعي العملي اولا،نقارب **مفهوم المأسسة السيادية** (تحويل السيادة من مفهوم الغنائم والمصالح الرأسمالية المادية الى فعل وظيفي مباشر اجرائي يحتكر العنف والقوة مركزياً)،وتمثل اعادة تصويب القرارات السيادية والوظيفية للدولة وعقلنتها بصيغتة

١ يورغان هابرماس،التحول البنيوي للمجال العام،ط١،مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان-بيروت،٢٠٢٠،ص-ص-٢٤٩-٢٥١.

الوطنية وجعل الدولة تمثل كيان معنوي ومادي مركزي ضامن للقانون لا كواجهة ظل للمشاريع الفئوية والفرعية،ومثال ذلك اهمية الضبط المؤسسي الصارم الذي ذوب الخصوصية اللامركزية الفئوية والحزبية لصالح مركزية الدولة العراقية،نواتها جسدت في قانون (٤٠ لسنة٢٠١٦م) في مأسسة وتقنين هيئة الحشد الشعبي العراقية وطنية عابرة للغائيات السياسية والضيقة[١].وهنا المفهم اختص في مقاربة عقلنة فكر الدولة الاجرائي الفوقي .

٤- استراتيجية عقلنة الفكر المؤسسي للدولة العراقية المعاصرة :التحول من مفهوم الدولة البيروقراطية الطفيلية نحو الدولة التقنية (دولة المنصة) .

بعد فرض التحول الافقي الاجتماعي ومحاولة عقلنة بالمجال العام،وتنظيم قاعدة الدولة السيادية بالفعل العقلاني الاجراء الحازم،كتأطير هيكلي لحدود الدولة نقارب هنا مفهوم ينظم القلب النابض لضرورة التحول الهيكلي التنظيمي الاجرائي للتأصيل الفكر العقلاني تقنياً لعقل الدولة العراقية المعاصرة٢٠٢٦م،إذ ان تحفيف منابع الفساد والتحول نحو عقلية الادارة المؤسسية الشفافة على المستوى الاجرائي والفكر العملي القانوني والسياسي،سيثري العقلانية المؤسسية في ادارة الدولة،ويحررها تدريجيا من تراكمات وتركات الادارة البيروقراطية التقليدية الفيبرية،فالضرورة الواقعية والعملية،يقتضي التفاعل مع التحولات التي شهدها الفكر الاجتماعي والسياسي العالمي،والتفاعل بصورة ايجابية نحو مد مشاريع وانظمة واطروحات الفكر التقني والبرمجي والتحول الهيكلي بصورة تدريجية مع نظام الاقتصاد الرقمي واتمتة الدولة،فبلورة الفكر التقليدي للدولة نحو الرقمنة[١]،سيحرر الدولة من عقلية الادارة السياسية ويجعل الدولة في نظام تلقائي تقني برمجي مستقل بعيد عن وسائل التحايل والفساد الاداري و الضغط السياسي والتدخل البشري،وان تقنية عقل الدولة سيعيد انتاج اقتصاد الدولة في مشاريعها القانونية الرسمية الصائبة،بالتالي ان عقلنة الدولة التدريجي او القسري سيحجم قدرة اللادولة في التحكم الاجرائي والتدخل غير المشروع تحت قناع السياق الديمقراطي والتلاعب

١ المصدر :(APA) مانسفيلد، ل. (٢٠٢١ .(*العراق بعد داعش: السياسة واللاهوت وقوات الحشد الشعبي* .لندن: أي بي توريس] .ص. ٨٨.[

١ توبي دودج ،العراق من السياسة الطائفية الى الدولة الفاشلة،ط١،ت(مركز الرافدين للحوار)،منشورات روتليدج،لندن-المملكة المتحدة،٢٠٢١ص-ص١٨٢-١٨٥.

بآليات الادارة الديمقراطية (اتمتة المنافذ الحدودية وربطها بالبنك المركزي/مجلس الخدمة الاتحادي من يعني بالتعيينات/التدخل في الانتخابات/غسيل الاموال/تهريب العملة/انعدام الاستقرار الاقتصادي)،ومثال واقعي عززته منصة نظام سويفت الالكترونية ٢٠٢٣م،بالتالي ان تقننة عقل الدولة فوقياً ستساهم في الضبط العقلاني الاداري والحد نسبياً من لاعقلانية الادارة الاقتصادية(النظام المالي) والسياسية لعقل الدولة وسعى الى الحد وتقنين وتأطير السلوك الاجرائي الاقتصادي السياسي غير المشروع لصالح الدولة العراقية،بالتالي ان عقلنة آليات ادارة عقل وفكر الدولة العراقية سيعزز من فاعليتها الانتاجية،ويجعل من القانون الضامن الوحيد للاستقرار والتنمية المستدامة [١] .

٥- عقلنة جغرافية الدولة السياسية العراقية (استراتيجية الدولة الوازنة)

وهنا تنمط آلية العمل المصلحي الاقتصادي المشترك كبديلا محوريا يعزز من استقلالية نظام الدولة العراقية السيادي،تفوق حالة الشد والجذب الامني والفكري الجيوسياسي،اذ ان تنميط سيادة المصالح الدولية المشتركة (خلق الممرات التجارية الاقتصادية الدولية)،سيحول العراق من منطقة المصالح الاقتصادية الدولية التنموية بعيدة المدى بديلا من الصراعات والنفوذ والاختراق الجيوسياسي،اذ ان عقلنة عقلنة سيادة الارض الجغرافية بالبعد المصلحي المشترك سيؤمن الامن الاقليمي والدولي المشترك عبر مشروع الربط القاري (طريق التنمية ٢٠٢٤-٢٠٢٦/ مشروع الفاو)[١]،ويبلور نظام العراقي السيادي الجغرافي الى فاعل جيوسياسي عقلاني،يعزز من سيادة الجغرافية العقلانية الدولية،بالتالي ان استراتيجية عقلانية الدولة الوازنة ستمثل نقطة تحول وارتكاز اقتصادية تحجم من فاعلية ممكنات اللادولة امام سيادة الدولة العقلانية والتجاذبات الاقليمية والدولية ويجعل العراق في مصاف دول الحياد الاقليمية العقلانية،التي تؤمن منطق الربح الاقتصادي المتبادل الي يتحقق بالاندماج العقلاني مع

---

١ كولين لوسيان ،الدولة المنهوبة:الاقتصاد السياسي للفساد في العراق،ط١،ت(وحدة الدراسات التنموية)،مطبعة جامعة اكسفورد ،المملكة المتحدة،٢٠٢٢،ص-ص٢٣٥-٢٤٠.

١ ساسكيا ستيفان،الاقتصاد السياسي للعراق المعاصر:الدولة،السوق،والمجتمع منذ عام ٢٠٠٣،ط١،مطبعة جامعة كامبريدج،المملكة المتحدة،٢٠٢١،ص-ص٣٠٢-٣٠٦.

مشاريع وشبكة المصالح الدولة التي تجعل استقرار الدولة العراقية من مصلحة العالم وليس كونها شأن داخلي فقط[١] .

نستنتج بأن استراتيجيات العقلنة السياسية في العراق ليست ترف فكري ، بل هي ضرورة وجودية للانتقال من سيولة اللادولة إلى صلابة المؤسسة، وحل شرعية الإنجاز التقني" محل "شرعية المحاصصة الزبائنية،لاسيما ان نجاح هذا التحول مرهون بفك الارتباط العضوي بين المورد الريعي والولاء السياسي،وتحويل الجغرافيا العراقية من ساحة صراع الى منصة مصالح دولية تدار بعقلية الدولة الوازنة،،وعلى ضوء ذلك يصبح الانتقال نحو دولة المنصة والرقمنة هو الضامن الوحيد لتحرير الإرادة الوطنية من استلاب اللادولة،وإعادة صياغة المواطنة كفعل إنتاجي واعي في بيئة سيادية مستقرة.

الخاتمة

يخلص هذا البحث إلى أن صراع الإرادات بين "الدولة" كطموح مؤسسي و"اللادولة" كخيار وظيفي، قد وصل إلى مرحلة "الانسداد التاريخي" الذي يستوجب ثورة في العقل السياسي الإجرائي. لقد تبين أن عبور مأزق "اللادولة" نحو "الدولة العقلانية" في العراق ليس رهناً بتعديل النصوص، بل بإحداث "**قطيعة بنيوية** "شاملة مع إرث الزبائنية السياسية وتوظيف التقنية (دولة المنصة) كأداة لتحجيم التدخل البشري والفساد الهيكلي.

إن استراتيجية "الدولة الوازنة" التي تربط استقرار العراق بشبكة المصالح الدولية عبر ممرات التجارة والتنمية (كطريق التنمية)، تمثل المخرج العقلاني الوحيد لتحويل الجغرافيا العراقية من "عبء أمني" أو "ميدان للصراعات الإقليمية" إلى "رأس مال استراتيجي" يحظى بحماية النظام الدولي. إن الدولة العراقية في أفق ٢٠٢٦ تقف أمام حتمية تبرير وجودها؛ فإما التمأسس الصلب الذي يذيب الهويات الفرعية في بوتقة المواطنة المنتجة، أو الاستمرار في حالة "الفصام الهوياتي" الذي يجعلها كياناً ورقياً مستلباً للولاءات العابرة للحدود. إن العقلنة هنا ليست مجرد خيار سياسي، بل هي ضرورة وجودية لاستعادة "الروح المؤسسية" للدولة

---

١ انطوني كوردسمان،العراق والخليج :التوازن الاستراتيجي في منطقة متغيرة،ت(مركز الدراسات الاستراتيجية)،ط١،منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية،واشنطن،٢٠٢٢ص-ص١١٢-١١٥.

وتحريرها من "غوغائية المحاصصة" نحو أتمتة السيادة وضمان التنمية المستدامة للأجيال القادمة.

بالتالي نستنتج بأن إن التحول من اللادولة الوظيفية إلى 'الدولة العقلانية الناظمة يقتضي استبدال شرعية التوافق السياسي الهش بـــ شرعية الإنجاز التقني حيث تتحرر السيادة من قبضة العصبويات الفئوية المكوناتية لتذوب في صلب المأسسة الرقمية لجهاز الدولة المركزي، فالدولة لا تستعيد هويتها المركزية إلاحينما تتفوق عقلية المنصة والقانون وتنظيم الاقتصاد على غريزية المحاصصة.

بالتالي نعتقد بصحة فرضيتنا التي حولت مفهوم الدولة وفق التحول العقلاني المؤسسي والاقتصادي الذي يؤمن بالوطنية والقانون كناظم وضامن لحقوق المجتمع والتحول نحو ثقافة الكفاءة والانجاز ما يجعل الدولة الوطنية العراقية المعاصرة العقلانية في ديمومة واستدامة ونضوج امام اللادولة،والعكس صحيح.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

١. اللادولة في العراق هي "**وظيفة** "تمارسها قوى موازية لشرعنة بقائها على حساب المؤسسة الوطنية.

٢. السيادة العراقية تحولت إلى "**رأس مال سائل** "يتفاعل مع الأزمات الإقليمية بالدبلوماسية الرمزية بدلاً من الفرض السيادي.

٣. الاقتصاد الريعي هو المحرك الرئيس لـــ "**تدجين الوعي** "وتحويل المجتمع من فاعل سياسي إلى زبون وظيفي.

التوصيات:

١. **التمأسس التقني** :ضرورة الإسراع في "رقمنة" مفاصل الدولة (أتمتة المنافذ، النظام المالي) لتقليل مساحات الاجتهاد السياسي المفسد.

٢. **العقيدة السيادية** :إعادة صياغة العقيدة الأمنية لتكون "وطنية صرفة" تخضع لتراتبية هرمية قانونية تنهي ازدواجية القرار الأمني.

٣. **تفعيل الدولة الوازنة** :المضي قدماً في مشاريع "الربط القاري" (طريق التنمية) لتحويل العراق من "منطقة صراع" إلى "ممر مصلحي دولي" يفرض استقراره على النظام العالمي.

٤. **تحرير الفضاء العام** :دعم استقلالية مؤسسات المجتمع المدني وتفعيل "الفعل التواصلي الحر" لفك الارتباط بين الأمن المعيشي والولاء السياسي.

قائمة المصادر والمراجع

١. أحمد زكي بدوي. (١٩٨٩). معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية. مكتبة لبنان.

٢. إدمون رباط. (١٩٧١). التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري. دار النهار للنشر.

٣. انطوني كوردسمان، العراق والخليج: التوازن الاستراتيجي في منطقة متغيرة، ت: مركز الدراسات الاستراتيجية، ط١، منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، واشنطن، ٢٠٢٢.

٤. توبي دودج، العراق من الاحتلال إلى الدولة المنهوبة، ط١، دار الساقي، لندن، ٢٠٢٢.

٥. توبي دودج، العراق من السياسة الطائفية إلى الدولة الفاشلة، ط١، ت: مركز الرافدين للحوار، منشورات روتليدج، لندن، ٢٠٢١.

٦. توبي دودج، العراق: من شبح الدولة إلى الدولة الهجينة، ط١، معهد لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، المملكة المتحدة، ٢٠٢١.

٧. جودت، ف.، سوسيولوجيا الفساد في العراق: دراسة في تشوه المجال العام، ط١، دار الرافدين، بغداد، ٢٠٢٣.

٨. خلدون النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.

٩. خلدون النقيب. (١٩٩٦). الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر: دراسة بنائية مقارنة. مركز دراسات الوحدة العربية.

١٠. ريناد منصور، الدولة والعقد الاجتماعي في العراق: صعود الفواعل من غير الدول، ط٢، ت: مركز تشاتم هاوس، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٢١.

١١. ساسكيا ستيفان، الاقتصاد السياسي للعراق المعاصر: الدولة، السوق، والمجتمع منذ عام ٢٠٠٣، ط١، مطبعة جامعة كامبريدج، المملكة المتحدة، ٢٠٢١.

١٢. فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني في العراق: من الحكم الشمولي إلى الحكم الهجين، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠٢٠.

١٣. فالح عبد الجبار، الدولة واللادولة: الصراع على السلطة في العراق، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٧.

١٤. فالح مهدي، البحث عن الدولة: دراسة في الجذور السيسيو-تاريخية للدولة العراقية، ط١، منشورات الجمل، لبنان، ٢٠١٠.

١٥. فارس كمال نظمي، أسلمة السياسة في العراق: صراع الهويات وبناء الدولة، ط٢، دار الرافدين، بيروت-بغداد، ٢٠٢٣.

١٦. فارس كمال نظمي، الاحتجاج العراقي وسيكولوجية التغيير: من "أنا" المكون إلى "نحن" الوطن، ط١، دار الرافدين، بيروت، ٢٠١٩.

١٧. فارس كمال نظمي، سيكولوجية الاحتجاج في العراق: من الذاتية المقهورة إلى الذاتية الثائرة، ط١، دار الرافدين، بيروت، ٢٠٢٠.

١٨. فنر حداد، العراق بعد تشرين: صراع الهوية، الزبائنية، وإعادة إنتاج النظام، ط١، دار التنوير، بيروت، ٢٠٢٤.

١٩. كولين لوسيان، الدولة المنهوبة: الاقتصاد السياسي للفساد في العراق، ط١، ت: وحدة الدراسات التنموية، مطبعة جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة، ٢٠٢٢.

٢٠. مجد الدين الفيروز آبادي. (٢٠٠٥). القاموس المحيط. مؤسسة الرسالة.

٢١. محمد بن مكرم ابن منظور. (د.ت). لسان العرب. دار صادر.

٢٢. ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع، ط١، ت: نقلة نخلة، المنظمة العربية للترجمة، الإمارات، ٢٠٢٠.

٢٣. مانسفيلد، ل.، العراق بعد داعش: السياسة واللاهوت وقوات الحشد الشعبي، ط١، أي بي توريس، لندن، ٢٠٢١.

٢٤. يورغان هابرماس، التحول البنيوي للمجال العام، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢٠.

ثانيا :المصادر باللغة الانكليزية

٢٥. 1- Migdal, J. S., State in Society: Studying How States and Societies Constitute One Another, Cambridge University Press, 2001.

ثالثا : الدساتير والوثائق

١-دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥.